الفصل الرابع

موقف النحاة من اللهجات العربية

قلنا آنفًا: إن النحاة العرب قد انقسموا حيال الاعتماد على كلام العرب إلى قسمين:

أحدهما: اعتمد عليه اعتمادًا كليًا شعره ونثره فلم يقف في قبوله عند حدود - معينة ولا بالغ في اشتراط البداوة والإقامة في الصحراء، وهؤلاء هم أوائل الكوفيين ومن تَبِعَهم.

وثانيهما: قد اعتمدوا عليه ولكن ضمن شروط، وبَنَوا على الكثير واعتبروا المخالفَ خروجا عن القاعدة لا يقاس عليه، ولعل البصريين ومن تابعهم هم الممثلون الحقيقيون لهذا الاتجاه.

ومن المؤكد أنه قد انْبَنَى على ما ذكرنا نتائجَ مهمة فيما وصل إلينا ممثلاً للهجات العرب، فعندما التزم بعض متقدمي البصريين بتلك الشروط قلَّت دائرةُ الأخذ مع ما مَثَّلَهُ التمحيكُ ومحاولةُ التمحيص فيما نقل من مجانية كثيرٍ مما تَرَامَى إليهم علمُه من كلام العرب -وهو يمثل بعضَ اللهجات- لعدم توافر دواعي قبوله عندهم، وفي المقابل وجدنا عند الكوفيين حصيلةً كبيرةً جدًا تُمَثِّل كثيرًا من مظاهر لهجات العرب نتيجةَ عنايتهم الفائقة بالشواهد والنوادر خاصة بعد أَنْ وَسَّعُوا أطلسَهم اللغوي[1]، وفتحوا مجالَ الأخذ وتسامحوا في بعض شروط القبول.

ويبدو أن المقياس الذي ارتضاه كلا الفريقين في أسلوب دراسته -أعني- البصريين والكوفيين- كان له أبلغ الأثر في اعتبار هذا النص أو ذاك مُمَثِّلاً للهجة فصيحة ويجب الأخذُ به، أو خارجًا عن القاعدة لضرورة أو شذوذ.. وينبغي عدمُ القياس عليه، فعندما نجد بعض متقدمي البصرة يصفون غير المنطبق على قواعدهم من كلام ثابت النسبة بالضرورة أو القلة أو الندور.. تجد الكوفيين قد يتمسكون بالشاهد الواحد ورد عن العرب أساسًا لوضع قاعدة -وسنزيد ذلك إيضاحًا فيما سيأتي من حديث..

(١) مدرسة الكوفة ٣٨١- بتصرف.

ولعلنا أَمْيَلُ إلى القول إنَّ معظم النحاة قد عالجوا مسألة اختلاف لهجات الشواهد التي اعتمدوا عليها -تبعًا لبيئات أصحابها- معالجة قاصرةً، فهم مثلا قد اشترطوا في الشاهد أن يكون ثابتَ النسبة حتى يمكن أن يُعْرَفَ مصدرُه ليتسنّي الحكمَ عليه بالصحة أو القبول(١).

ومع أن ذلك كان كافيًا لثبوت هذا الحكم أو ذاك إلا أن بعض النحاة قد اعتمدوا على أذواقهم الخاصة في تلك المسألة، فَضَرَبُوا بعيدًا في أعماق الصحراء طلبًا للنقاوة والصفاء، واتخذوا من أقوام معينين رواةً لهم للهجات العرب مع أن الواحد منهم لا يمثل -في الغالب- إلا لهجةَ قبيلته ونطقَها الخاصَّ بها، وأكثروا من مساءلتهم وهم يفيضون عليهم من غريب اللفظ ونادر العبارة بدعوى أن ذلك كلام العرب.

ومن ناحية أخرى: وجدوا في مصطلحات الضرورة والشذوذ والندرة.. غُنْيَةً عن البحث والتحري للتأكد من أن هذا الاستعمال أو ذاك ربما يكون لهجةً لبعض العرب لا تتكلم إلا بها، ومع هذا وعلى الرغم من أن ذلك قد يمثل سببًا مهما حال -في نظري- دون وصول كثير من اللهجات العربية إلينا عن طريق كتب النحاة ومؤلفاتهم، إلا أننا نجد معظَمها يحتوي على نماذجَ عدة من مظاهر تلك اللهجات فلم يَغْفِلِ النحاة ابتداءً من سيبويه ومن أتى بعده الإشارة إلى تلك المظاهر اللهجية والتنبيه عليها ما أمكن، وها هو ذا سيبويه يَذْكُرُ اختلافَ لهجات الحجازيين عن التميميين في مواضعَ متعددة من كتابه، وهو يصرح باسم بعض أصحاب اللهجات وقد يسكت، ومألوفةٌ هي عبارته: سمعنا بعض العرب، ومن العرب من يقول، وسمعت من يُوثَق بعربيته، ومن تُرْضَى عربيتُه، وهذا عربي كثير، وهو عربي جيد...

لكن معظم اختلاف اللهجات العربية التي ذكرها في كتابه قد نَقَلَها عن الحجازيين والتميميين، وسار المتأخرون من النحويين على نهج صاحب الكتاب -رغم اختلاف مدارسهم- يلمحون وينبهون، وقد يصرحون وقد يبهمون، ولعل بعض النحاة قد فهموا أن اللهجات المأخوذة عن القبائل التي أُدْمِجَتْ مع اللغة

(١) الخزانة ١: ٣ وما بعدها.

المدروسة أساسًا مختلفة فيما بينها بدليل أنها لم تتسقْ في كثير من صورها مع القواعد التي بُنِيَتْ على اللغة المشتركة عند العرب وأصبحت تُقَدَّرُ نسبةُ فصاحتها بمقدار قربها أو بعدها عن قريش التي هي سرة العرب، وهم قد عرفوا لهجات ربيعة والأزد وبني سعد وبلحرث بن كعب وخثعم وكنانة وتميم وقيس وخزاعة وسعد بن بكر وبكر بن وائل وهذيل وطيء وسليم وبني عقيل. . . . ، وتَتَرَدَّدُ أسماءُ هذه القبائل في كتب النحو مقرونة بذكر لهجات منسوبة إليها غالبًا.

وقد اضطرب موقفُ النحاة في نظرتهم إلى هذه اللهجات عندما تناولوا لغةَ العرب بالدراسة والتقنين وتعدَّدَتْ أَوْجُهُ الرأي فيها.

فمع أن السابقين الأولين من علماء اللغة عامةً والنحويين خاصة قد نظروا إلى اختلاف لهجات العرب على أنها حقيقة إلا أنه ما لبث أن افترق بهم الطريقُ من حيث الاعتدادُ بها في القياس أو عدمه.

ويبدو -لي- أن ذلك إنما أتاهم من قِبَلِ أن بعضهم قد اعتبروا هذه اللهجات صورًا متعددة لفروع الفصحى، فقلَّ اهتمامُهم بها ولم يعرضوا لها عرضًا مفصلاً يقفنا على النواحي التعبيرية والصوتية لها بهدف القياس على الوارد عن طريقها.

وهذا أمرٌ اشتركَ فيه معظمُ البصريين مع بعض إخوانهم الكوفيين إلا أن الأخيرين كانوا أكثرَ اعتدادًا ببعض اللهجات العربية في بناء الأحكام نتيجةَ احترامهم لجميع الوارد عن العرب، فقد طبَّق معظمُ البصريين ومن تابعهم على اللهجات في كثير من مظاهرها مقاييسَ العربية الفحصى.

ونرى كتابَ سيبويه أجلى مثل يَكْشِفُ عن تلك الحقيقة، فبعد تأملي في الكتاب ظهر لي أن سيبويه قد اعتمد في نقل لهجات كتابه على الخليل ويونس والأخفش الأكبر «أبي الخطاب». إضافة إلى ما سمعه هو من العرب أو ما صح نقله عنهم، ومن ثم سلك في دراستها ثلاثة مسالك:

المسلك الأول:

ذكر القاعدةَ على الشائع المألوف عند العرب ثم وجد أن قومًا كثيرًا من العرب لهم استعمال مخالف لهذا الاستعمال الذي قامتْ عليه القاعدةُ النحوية، فَذَكَرَ

استعمالَهم إلى جانب الاستعمال الأفصح إذ يقول: «هذا باب ما أُجْري من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وذلك قولك تربًا وجندلاً وما أشبه هذا. . . فإن أدخلت لك فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك تربًا وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل فاختُزِلَ الفعلُ ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك وجندلتَ.

وقد رفعه بعض العرب فجعلوه مبتدأ مبنيًا عليه ما بعده.

المسلك الثاني:

أنه طبَّق على بعض الوارد عن العرب -مما قد يكون استعمالاً خاصًا ببعضهم- مقياسَ اللغة الفصحى، ويتجلى ذلك في أنه بنى القاعدة على كثرة الأساليب العربية في هذا الاستعمال فأدناها أو أبعدها على حسب قربها أو بعدها من مقياس العربية الفصحى، قال: «ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدًا» وزعم يونس أنه قول: «من أنت تذكر زيدًا» ولكنه كَثُرَ في كلامهم، واستعمل واستغنوا عن إظهاره، وبعضهم يرفع وذلك قليل[1].

وقال: «وكذلك حذره زيدًا قبيحة لأنها ليست من أمثلة الفعل فإنما جاء تحذيرى زيدًا»[2].

وقال: . . . ومن ذلك أيضًا قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحًا فطالح، ومن العرب من يقول: إن لا صالحًا فطالحًا كأنه يقول: أن لا يكنْ صالحًا فقد مررت به أوليته طالحًا، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: إن لا صالحًا على أن لا أكن مررت فطالح، وهذا قبيح ضعيف[3].

وقال: وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأن عبد الله والعرب تسبها، والرفع أجود وأكثر في ما أنت وزيد، والجر في قوله: ما شأن عبد الله وزيد أحسن وأجود[4].

---

(١) الكتاب ١: ١٤٧.
(٢) نفسه ١: ١٣٢.
(٣) نفسه ١: ١٢٧.
(٤) نفسه ١: ١٣٢.

وبناء عليه وجدنا وصْفَه لبعضها بالرداءة والقبح والخبث، ورأيناه يميل عند تعارض الاستعمالين إلى اللهجة الحجازية ويصفها بأنها اللغة القدمى الأولى.

المسلك الثالث:

وجدنا سيبويه يُؤَسِسُ القاعدةَ على اللغة المتعارَف على فصاحتها عند جميع العرب كله يجد استعمالاً خاصًا بقبيلة معروفة من العرب فيذكره على أنه شيء انفردتْ به لغةُ هذه القبيلة من العرب.

قال: . . . . وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم وهو بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت[1].

وقال: . . . تقول سير على ذا صباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه قد جاء لغة لخثعم مفارقًا لذات مرة وذات ليلة، أما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها[2].

ومن هنا يتجلى لنا أن سيبويه -رحمه الله- قد اعتمد على لغات العرب في استنباط قواعد كتابه، وَصَاحَبَ ذلك إحساسُه باختلافها، إلا أنني أحسب أن معالجتَه لها كانت تنبع من اعتباره إياها صورًا مختلفة للفصحى، وعلى أساس قربها أو بعدها منها كان مبدأ التفضيل والترجيح ومثار الحسن والقوة والجودة والقبح والضعف والخبث والرداءة.

على أن سيبويه لم يقصد في معظم مصطلحات الكتاب أن يُقَلِّلَ من أهمية لهجات العرب أو أن يَحُطَّ من قيمتها.

وما قيل من أن سيبويه قد غلَّطَ العربَ في بعض استعمالاتهم للغتهم ليس صحيحًا، إذ المتأمل في قوله: وأعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا[3]

(١) الكتاب ١: ٦٣.
(٢) نفسه ١: ١١٥.
(٣) نفسه ١: ٢٩٠.

يتبين له أنه لم يقصد بغلط العرب في منطقهم الخطأ وإنما يريد به الوهم، ويعضد هذا قوله في موضع آخر: وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا..

أَزْمَانَ قَومِي وَالجُمَاعةَ كَالَّذِي منع الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة فحملوه على كان لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كان قومي... ومن ثم قالوا:

أزمان كان قومي والجماعة لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرًا يقولون: أزمان كان، وحين كان. وهذا شبيه بقول صرمة الأنصاري:

بَدَا لِيْ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا، ومثله قول الأحوص:

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيَرةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

حملوه على ليس بمصلحين ولست بمدرك[1].

وبعض مصطلحات الكتاب قد فُسِّرَتْ -في أغلب أحوالها- على غير المراد، وخُرِّجَتْ على المعنى المفهوم منها لدى عصور المتأخرين دون أَنْ تُرْبَطَ بمقتضيات عصره والاستعمالات التي كانت تُقَالُ فيها، فإذا وجدنا سيبويه يصف البيت الشعري يخرج عن القياس بالضرورة في قوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا[2]، ويصف الكلام النثري: إذا لم يجد ما يعضده من الشعر بالشذوذ[3].

نرى المتأخرين نسبيًا ممن سلكوا طريقه واستنوا بسنته تختلط عليهم بعضُ هذه المصطلحات فَيُسْتَعْمَلُ الشاذّ في جانب الشعر وربما استعْمِلَتْ الضرورةُ في النثر وقد يُجْمعُ بينهما دون تمييز[4].

---

(١) الكتاب ١: ١٥٤.
(٢) نفسه ١: ١٣، الخزانة ٣: ٥٣٥.
(٣) الخزانة ١: ١٤.
(٤) شرح الكافية ١: ١٣

ويهمنا أن ننص على أن من أتى بعد سيبويه من البصريين قد ساروا على طريقه في معالجة بعض اللهجات العربية مع تَفَاوُتٍ بينهم في التزام نهجه فمن مُكْثِرٍ مُتَقَبِّلٍ لمعظم ما جاء منها، ومن مُقِلٍّ رافض لأكثر ما صحت نسبتُه إلى بعض أهله من العرب.

ونذكر هنا علمين منهم:

أما الأول: فهو قطرب البصري: «٢٠٦هـ».

وإلى قطرب تُنْسَبُ لغة همدان وقيس في تشديد الواو في هو وهي[١].

ولغة بني يربوع في تشديد ياء المتكلم وكسرها عند الإضافة نحو «مصرخي»[٢].

وحكى عن أبي الخطاب لغةَ طيء في الوقف بالتاء نحو الجحفت[٣].

وحكى قطرب عن أبي عبيدة لغةَ من أبدل الهاء همزة والعكس فيقال: أَلْ فَعَلْتَ؟ وَهَزَيْدٌ منطلق[٤]. في هل فعلت وأزيد منطلق، وحكى قطرب عن بعض العرب: انظر إلى كيف يصنع؟ وحكى قطرب أيضًا فتح نون المثنى مع الياء[٥].

وقد نقل أيضًا لغة أزد السراة في حذف علامات الإشباع في الوصل من الضمير المتصل فيقولون: له مال، ومررت به[٦]، وأنشد قطرب:

أَلاَ إِنَّ أَصْحَابَ الكَنِيْفِ وَجَدْتهُم هُمِ القَوْمُ لَمَّا أَخْصَبُوا وَتَمَوَّلُوا

والمحققون على أن كسر الميم من الضمير «هم» ههنا لغة لبعض بني سليم»[٧].

أما الثاني: فهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد «٢٨٥هـ» وهو وإن كان قد تَرَسَمَ نهجَ سلفه في معالجته كثيرًا من قضايا النحو، وأشار إلى بعض اللهجات العربية إلا أنه -فيما يبدو- قد قسا في نظرته إلى بعضها، فقد أنكر بعضًا منها، وردَّها، وخطَّأ بعضَها الآخر، ورماها بالفحش والرداءة وبالخبث والقبح...

---

(١) شرح المفصل ١٠: ٩٧، والهمع ١: ٦١.

(٢) شرح المفصل ٣: ٣٣، الخزانة ١: ٢٦٠.

(٣) شرح المفصل ٩: ٨٩.

(٤) شرح الشافية ٣: ٢٥٣.

(٥) الخزانة ٢: ٣٣٨.

(٦) الخصائص: ١: ٣٧١.

(٧) شرح المفصل ٢: ١٣١.

نقل بعض الأئمة: أن أبا العباس قد أنكر لزوم المثنى وما ألحق به الألف رفعًا ونصبًا وجرًا[1]، والثابت أنها لغة لقبائل معينة من العرب. وخَطَّأ سيبويه حين قال في إنشاده:

دَارٌ لِسُعْدَى إذْ لِهِ مِنْ هَوَاكَا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنًا ومتحركًا في حال[2].

والذي نقله الثقات أن الذي قال: إذه من هواك يقول في الوصل: هِيْ قامت فيسكن الياء وهي لغة معروفة فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف فردها حينئذ فقال: هي فصار الحرف المبدوء به غير الموقف عليه فلم يجب من هذا أن يكون ساكنًا متحركًا في حال وإنما كان قوله «إذه» على من أسكن الياء لا على لغة من حركها[3]، وأنكر تسكين المتحرك في الشعر وغيره، كقول الشاعر:

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزر

وبقوله تعالي: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. ﴿رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٣٢].

وقد حكى أبو عمرو وغيره على أنها لغة تميم[4].

وهو يصف كسر الكاف من قول الحطيئة:

وَإِنْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَلى جُلِّ حَارِثٍ مِنَ الدَّهْرِ: رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا

بأنها غلط فاحش، وخطأ ومردودة عند أهل النظر[5]. مع أنها قد نسبت إلى قوم من العرب، وقال: . . . قال قوم وهم من أهل الحجاز نبدلها على قبلها يقولون: موتعد، وموتزن، ويا تعد ويا تزن، وهذا قبيح[6]. وردىء جدًا[7].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١٠.
(٢) الخصائص ١: ٨٩.
(٣) نفسه ١: ٨٩.
(٤) الهمع ١: ٥٤.
(٥) المقتضب ١: ٤٠٥.
(٦) نفسه ١: ٢٢٨.
(٧) نفسه ١: ٢٣٠.

وهذا بخلاف بعض ما نجده عند أصحاب المدرسة الكوفية، فالأمر عندهم يختلف عما نهج عليه البصريون ومن شَايَعَهم؛ إذ اتخذوا من لهجات العرب الموثوق بهم عندهم مصدراً يعتمدون عليه في تقعيد القواعد ووضع الأحكام، فقد وثِقُوا بأعرابٍ أبى البصريون الاحتجاجَ بِلُغَاتِهم فرأوها تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفالُه وخاصة بعد ما رأوها متمثِّلَةً في قراءات القرآن السبع. . . ، فقد انبنى كثيرٌ من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليبَ عربيةٍ صحيحة[1].

وبذلك خالفوا البصريين بعض المخالفة فَاْعتَدُّوا بكثير من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم لأنها في نظرهم تمثل جانبًا من العربية، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ويتلقفون خصائصها ويرصدون أساليب أهلها في مخاطباتهم، وكانوا يبنون أحكامَهم على نتائجِ تَتَبُّعَاتِهم، وكانوا كالبصريين يتخذون من القياس أداةً لمنهجهم إلا أنهم توسعوا فيه بالاستعانة به في لهجات لن يكن البصريون يُعْنَوْنَ بها، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه وتحلَّلوا منه وجعلوا النص مناطًا لقياسٍ جديد، وقد خالفوا البصريين في مسائل كثيرة فأقروا مسائل أنكرها البصريون، ولحَّنوهم بسببها، ويدل وجود هذه الكثرة من الشواذ عندهم على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم وكان من المنتظر لذلك أن يقفوا على خصائص لغوية أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها أو يكون لهم رأى فيها[2]، فمثلاً نجد أبا العباس أحمد بن يحيي ثعلبا يقول ردًا على أبي عثمان المازني بعد أن أملى على أصحابه ما نصه: فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا.

إنما تدخل الباء على الفاعل وهذا أيضًا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل ولكن قد حكي هذا على المفعول، قال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: كفى بزيد رجلاً، وكفى زيد رجلاً، ونعم بزيد رجلاً، ونعم زيد رجلاً، وحكى الكسائي عن العرب مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا، وجاد أبياتًا، وجدن أبياتًا ثلاث لغات وكذا مررت بقوم نعم قومًا، ونعموا قومًا، وهذا كثير في كلام العرب لا

(١) مدرسة الكوفة ٣٧٨. . بتصرف.
(٢) مدرسة الكوفة ٢٦٢- بتصرف.

يقال شاذ[1] وطالما اتخذ من كلام الأعراب حجةً في تجويز شيء من كلام العرب فقد استدلَّ على تجويز «براء» في الآية: ﴿**إذ قالوا لقومهم إنا براء منكم**﴾ «بما حدثه به سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: إلا في السوة أثنه» تريد: إلا في السوءة أثنه «فطرحت الهمزة[2]، ومعنى ذلك أن الكوفيين لم يضيقوا واسعًا ولا تحرجوا في قبول ما نطقت به العرب ولا بالغوا في اشتراط البيئة وبداوة أصحابها، وليس يعني ذلك أن القوم قد ترخصوا كل الترخيص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وَثِقَوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحًا من اللغات ولا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن. «فقد اعتمدوا على كل اللهجات وجوزوا كل استعمال مادام مستندًا إلى العرب[3]، ويتضح ذلك من قول أبي جعفر الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون بـ«أن» وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها[4].

فالرؤاسي هنا يحكم بصحة كل هذه الأساليب العربية على ما بينها من تفاوت في الفصاحة وكثرة الاستعمال ما دامت نسبت إلى قوم من العرب.

ونهج المتأخرون من أصحاب المدارس الأخري على سنن المتقدمين يقاربون الخطو أو يباعدون يزيدون أو ينقصون، يجوزن أو يمنعون، ويوسعون أو يضيقون، كل ذلك بحسب قربهم أو بعدهم من اتجاهات هاتين المدرستين في الاعتماد كليَّةً على كلام العرب مع التسامح في القواعد أو الاعتماد عليه جزئيًا مع الميل إلى تحكيم القواعد.

وهاتان المدرستان «البصرة- الكوفة» هما قطبا الرحى، فما أتى بعدهما من المدارس كالبغدادية وما وراء شرق العراق والأندلسية والشامية والمصرية إنما قامت كل واحدة منها على تلك الأصول التي أَسَّسَتْها المدرستان خالطةً وجامعةً أو منتخبةً ومتخيرةً أو قابلةً أو رافضةً، كما أن النحاة أنفسهم داخل المدرسة الواحدة كانوا مختلفين فيما بينهم حيال بعض الأصول والمذاهب، فبينما قام النحو البغدادي على

(١) الخزانة ٢: ٥٤٦، مجالس ثعلب: ٣٣٠، الأمالي الشجرية ٢: ٣١٢.
(٢) مدرسة الكوفة ١٨٣ نقلاً عن مجالس اللغويين والنحاة للزجاجي -لوحة رقم ٤٥. ٢.
(٣) مدرسة الكوفة ٣٧٨. (٤) الهمع ٢: ٣.

الخلط بين مذهبي البصرة والكوفة والانتخاب منهما ما يوافق اتجاهاته نرى بعضهم يعتدل في القبول والرفض على حين نجد الآخرين يجنحون إلى تفضيل مدرسة على أخرى وابن قتيبة خير من مثل ذلك.

فإذا نظرنا إلى طريقة بعض البغداديين ومن جمع بين النزعتين في معالجة مسألة اختلاف لهجات العرب، نجد الزجاج البغدادي «ت- ٣١٠هـ»: يذكر بعض تلك اللهجات فيقول: «والأكثر في هذا أن يكون كذا وكذا[١]، وبعض العرب يجعله كذا[٢]، والأجود أن تقول كذا[٣]، وأكثرهم يقول كذا[٤]، وقد اختلفت فيه العرب، وبعضهم وهو قليل جدًا يجعل كذا لكذا، وفي لغة الحجاز كذا، وأما بنو تميم فمذهبهم كذا، وأما الذي ففيه لغات: أجودها كذا... وهذه اللغات سوى الأولى شواذ، وهذه لغة ليست بالجيدة»[٥].

ونرى أبا علي الفارسي «ت- ٣٧٧هـ»: يفر إلى السماع عند تعارضه مع القياس مع شدة تعلقه[*] به[٦] قال: «لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونُقَنِّنُه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل هذه اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح فإذا ورد السماعُ بشيء لم يبق غرض مطلوب وعُدِلَ عن القياس إلى السماع[٧].

ويضطرب موقفُه من بعض المظاهر اللهجية فيفتي مرة بكذا وأخرى بكذا، يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرني في الحال... وأنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل كعندك ودونك[٨].

---

(١) الزجاج- ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨، ١٠، ٧٩.

(٢) نفسه ١٠، ٢٩، ٥٤.

(٣) نفسه ٢٥، ٣٧.

(٤) نفسه ٢٨، ٢٩.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف- ٢٤، ٥٣، ٧٥، ٧٦، ٩٦.

(٦) يروى عن أبي علي الفارسي أنه كان يقول: «لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون عليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية.. مقدمة الإيضاح ١: ب.

(٧) شرح المفصل ٧: ٩.

(٨) الخصائص ١: ٢٠٦.

(*) الإيضاح العضدي- لأبي علي الفارسي- مقدمة المحقق ١: ب.

ويسري الأمر على الأندلسيين، فقد تَلَفَّتوا في اتجاهاتهم النحوية إلى المشارقة ووقفوا مواقفَ متباينة من بعض أصولهم.

ويهمنا هنا أن نذكر أن القوم قد اختلفوا فيما بينهم حول قبول أو رفض لهجات العرب.

ونذكر هنا علمين من أعلامهم وبعض مواقفهما المختلفة من لهجات العرب... وهذان العلمان هما:

أبو حيان- ابن مالك

فمع أن ابن مالك «ت- ٧٦٢هـ» قد أخذ بموقف الكوفيين ومن على شاكلتهم في تَقَبُّلِ لهجات العرب حتى تلك التي لم يكن البصريون ومن نحا نحوهم يحتجون بها كلخم وجذام وغسان حتى عاب عليه أبو حيان ذلك في شرح التسهيل بقوله: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن[١]. وأجاز الاعتمادَ على كل ما نطق به عربي فقد يكون ممثلا للهجته وطريقة أدائه[٢]، نجده يرفض في بعض الأحيان مظاهرَ لهجيةً وردت عن بعض العرب، ويعزوها إلى الضرورة»[٣].

أما أبو حيان «ت- ٧٤٥هـ» فيظهر من رده على ابن مالك -فيما قلناه سابقًا- أنه كان أقلَّ تسامحًا في هذا الشأن، وهو وإن كان قد أخذ بما روي عن القبائل مما أخذه البصريون فقد أضاف إليه لهجات رواها الثقات من الكوفيين قال: «وأجاز ذلك الكوفيون، وزعم الفراء أنها لغة طيءٍ»[٤].

وقال: «وأما الكوفيون فاختلفوا، فأجاز ذلك أحمد بن يحيي ولم يجز ذلك أحد من الكوفيين لا الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما إلا أحمد بن يحيي كما ذكرنا، ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدًا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل[٥].

---

(١) الاقتراح ١: ٢٠٦.

(٢) خديجة الحديثي- أبو حيان النحوي ٤٤٢.. بتصرف.

(٣) أبو حيان- شرح التسهيل ٣: ١٦٠.

(٤) نفسه ٣: ٢٣٢.

(٥) الخزانة ٢: ٥٠٣.

وأخذ برأي الكوفيين في «متى» بمعنى وسط، وأنها لغة هذيل[1].

وفي كتابه «البحر المحيط» مجموعة من لهجات العرب، وقد خَرّج عليها كثيراً من القراءات التي قدح في موافقتها للعربية ولو بوجه قال: «وأما طعن من طعن على حمزة بقراءته بمصرخيَّ»، فلا يلتفت إليه لأنها قراءة متواترة منقولة من لسان العرب لغة لبعضهم، وقال أبو عمرو الداني: «هي لغة حكاها الفراء وقطرب وأجازوها، وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه «عصايّ» وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغوم فيها»[2].

ورد تغليط أبي حاتم لقراءة الحسن «تُبَشِّرُونِ» بتخفيف النون، وقال: «إن بعض النحويين قد لحن تلك القراءة، وقد أخطأوا في ذلك، وقول مكي: إن الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن ليس بالمرتضى»[3].

وقد خرجها على أنه حذف نون الوقاية وكسر نون الرفع للياء ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها، وقالوا: هو مثل قوله:

يَسُوءُ الغَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي

وذلك مألوف في لغة غطفان[4]، بل قال: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»[5].

وقال أيضًا: إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل ومن ثم ردّ تأويل أبي علي قولهم: ليس الطيب إلا المسك». على أن فيها ضمير الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة لبني تميم»[6].

ومع ذلك ينص بعض الباحثين أن تقبُّل أبي حيان للهجات العربية كان ضئيلاً في دراساته النحوية ما لم يستوثق من صحة النص فلم يَبْنِ عليها قاعدةً أو حكمًا

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.
(٢) نفسه ٣: ٣٣.
(٣) البحر المحيط ٤: ١٦٩.
(٤) البحر المحيط ٤: ١٦٩.
(٥) المزهر ١: ٢٥٨.
(٦) نفسه ١: ٢٥٨.

نحويًا[1]، كما أننا نجده يخرج ما جاء من اللهجات المعروفة في بعض القراءات القرآنية على الشائع المألوف من كلام العرب[2]، ويصف جانبًا منها بالقلة والندور[3].

ولم يكن للنحاة المتأخرين في الشام ومصر وشرق بلاد العراق وما وراءه كبير حظ يفرقهم عمن سواهم من أسلافهم المتقدمين، إذ درجوا على الانتخاب والاصطفاء من المدارس العراقية الثلاث فلم تختلفْ نظرتهم إلى اللهجات عن نظرة من اقتفوا أثرَهم من تلك المدارس، فقد نقلوا لهجات لقبائلَ معينة بنوا عليها بعض أحكامهم وفاضلوا بينها وخلعوا على بعضها تسميات: الشذوذ، الندور، الرداءة، القبح...

فقد مال ابن يعيش «ت- ٦٤٣هـ» مع من مال من البصريين إلى تضعيف تحقيق الهمزتين إذا التقتا نحو قرأ أبوك، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التخفيف لإحداهما لازمًا، وقد قال سيبويه: إن ابن إسحق كان يحقق الهمزتين، وأنها لغة رديئة[4]، وقال فيما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجُارِ

فشاذ سبيله عندنا -يعني البصريين- على تشبيه لم بلا[5].

والثابت نقله عن بعض الأئمة أن ذلك كان لغةً لبعض العرب[6].

وقال: «وكان بعضهم - يعني العرب- ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهًا لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما، وهي لغة بني تميم، يقولون: ليت زيدًا قائمًا... وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد، وهو رأى البصريين[7].

ولم يغفل ابن هشام «ت- ٧٦١هـ» في معظم مؤلفاته الإشارة إلى بعض اللهجات والتنبيه عليها بل إنه كان يميل إلى اللهجة ويرد على المنكرين بعضَ

---

(١) أبو حيان النحوي ٤٤٢.
(٢) نفسه ٤٤٢.
(٣) البحر ١: ٢١.
(٤) شرح المفصل ١٠: ١٣٥.
(٥) نفسه ٧: ٩.
(٦) المرادي- الجني الداني: ٢٢٦.
(٧) شرح المفصل ١: ١٠٤.

تأويلاتهم، فقد دحض تأويلاتِ أبي على الفارسي وملك النحاة تأويلَها رفع الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ»، وقال: «وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات[1]، وأنكر على أبي علي أيضًا رفضه جر «لعل» بعدها حيث زعم أن قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

لا دليل فيه على أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ لأنه يحتمل أن الأصل لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفًا وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لَزيد بالفتح، وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم»[2].

ويكفي أن جلال الدين السيوطي «ت- ٩١١هـ» أورد في الهمع لهجات لقبائل كثيرة منها، : هذيل- طيء- كنانة- بنو الحارث بن كعب- بكر بن وائل- زبيد- حمير[3]- همدان- ربيعة- بنوسليم- فقعس- عكل- أسد- قضاعة- فزارة- أهل اليمامة- اليمن- قيس- أهل نجد- خثعم- بنو العنبر- بنو الهجيم- أهل العالية- أزد شنوءة[4]- إضافة إلى ترديد ذكرالحجازيين والتميميين في مواضع متعددة من كتابه المذكور.

وذهب الأشموني «ت- عام ٩٢٩هـ» إلى شذوذ مجيء الملحق بجمع المذكر السالم من نحو «سنين وبابه» مثل حين في الإعراب بالحركات على النون، قال: «والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع[5]، والمعروف أن ذلك قد جاء على لغة لبني عامر وبني أسد وتميم، وبعض النحويين قد ذكروا أن بعض العرب يجزم بـ«أن» المصدرية، وأنشدوا عليها قول الشاعر:

---

(١) المغني ١: ٢٩٥. (٢) نفسه ١: ٢٨٦.

(٣) الهمع: ٢: ٣٤، ١٦٤، ١: ٤٠، ٤٠، ٧٩، ٤٠ على التوالي.

(٤) نفسه: ١: ٢١٧، ١٥٨، ٢١٢، ٢١٦، ٦١، ٢٣١. و٢: ٧٩، ٤٠، ٢٣، ٢٠٠، ٢٠٤، و١: ١٩٧ و٢: ٤٠، و١: ٤٠، ١٢٤، ١٦٠... على الترتيب.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٨٧.

أُحَـاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَـا فَـتَـردَّهَا فَـتَـتْرُكَـهـا ثِقْـلاً عَلَيَّ كـمـا هِيَ

قال الأشمـوني: «وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب «فتتركـها» عليه يدل على أنه أسكن للضرورة لا مجزوم[1].

والرواة يؤكدون: أن اللحيـاني قد حكى لغة لبعض بني صبـاح من ضبة، وهو مذهب بعض الكوفيين[2].

ويرى الرضى «ت- ٦٨٨هـ» أن عـملَ «لا» عملَ ليس شاذٌّ، قـالوا: يجيء في الشعر فقط نحو قوله:

مَنْ صَـــدَّ عنْ نِـيْـــرَانِهَـــا فَـــأَنَـا ابْنُ قَـــيْـسٍ لاَ بَرَاحُ

والظاهر أنه لا يعمل عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا.

ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوبًا كخبر ما وليس[3].

وذهب المحققون إلى أن ذلك وإن كان قليلاً فهو على لغة الحجازيين[4].

ونص على أن قراءة حمـزة لقوله تعالى: ﴿**مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ**﴾ [إبراهيم: ٢٢] ضعيف[5] مع أن ذلك جاء على لغة لبني يربوع[6].

وبنى جوازَ جزم «لو» لفعل الشرط إذا كان مضارعًا نحو قوله:

لَوْ يَشَـأْ طَـارَ بِهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَـهْـدٌ ذُو خـصَلْ

ذلك كان مـوقفَ بعض النحاة من اختلاف لـهجات العرب الذين نظروا إليـها على أنها رمـوز متعددة للغة الـفصحى فاستـوى عندهم أمرها جميـعًا إذ تناولوها مجتـمعةً في تقعيـدهم بمعزل عن المستوى الذى تعبـر عنه بغيةَ تمييزها بعـضها عن بعض، وقد ترتب على ذلك نتائجُ جد خطيـرة، إذ تشعبتْ المسائلُ وتعدَّدَتْ الآراء وتفرعـت وجهاتُ النظر، وكـثرت المصطلحـات التي انبنتْ على القـواعد العـامة

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤: ٢٨٤.

(٢) نفسه ٣: ٢٠٤.

(٣) شرح الكافية ١: ١١٢، ٢٧٠.

(٤) شرح التصريح ١: ١٩٩.

(٥) شرح الكافية ٢: ٢٩٥.

(٦) شرح الكافية ٢: ٣٩٠.

الكبرى وَوُصِفَتْ بعضُ مظاهر هاتيك اللهجات بالفصاحة وقوة القياس وبالجودة والحسن أو بالضعف والرداءة والخبث والقبح.. وبَالَغَ بعضُهم في أمر القياس وافترضوا أشياءَ لم تقلْها العرب، وبنوا أمثلةً على نسج كلام العرب واعتبروها منه، ومن هنا بدأنا نقرأ كلامًا مسموعًا ولكنه شاذ في القياس وكلامًا مقيسًا ولكنه شاذ في الاستعمال[1]، وكان في الركون إلى كلام العرب غنيةٌ عن كل هذا.

ووقف بعض النحاة وعلماء العربية من أمر اختلاف تلك اللهجات موقفَ المُعْتَدِّ بها كلها؛ لأن صحةَ القياس تشملها جميعًا وقائلوها هم من العرب الذين يحتج بكلامهم، فكانوا يميلون إلى ترجيح بعضها إلا حيث وجدوا اطرادَها وشيوعَها في أكثر الكلام، ومع ذلك يعتقدون أن اللهجات الأخرى هي على وجهٍ من القياس حسن، ولا ضيرَ من استعمالها أو القياس عليها إذا لزم الأمر وإن كان اتباع المقيس أولى وأحسن.

فهذا أبو عمرو بن العلاء «ت- ١٥٩هـ» يجيب على من سأله: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أبني على الكثير الشائع وأسمي ما خالفني لغاتٍ[2].

وقال الخليل بن أحمد: «لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم»[3].

وصرح بعضهم بقوله: «على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل».

وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: «أَنْحى الناسِ من لم يلحن أحدًا»[4].

وقال الفراء: «واعلم أن كثيرًا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته رخصت لك أن تقول: رأيت رجلان ولقلت: أردت عن تقول ذلك[5].

---

(١) الخصائص ١: ٩٧ وما بعدها.

(٢) الزبيدي- طبقات النحويين واللغويين: ٣٤- ط١.

(٣) نقلاً عن المدخل- لابن هشام اللخمي- لحن العامة ٤٧- تحقيق أحمد مطر.

(٤) نفسه ٤٧.

(٥) نفسه ٤٩.

ويقول أبو العباس ثعلب: «هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحَهم، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثرَ من الأخرى[1].

وتتردد أصداءُ هذه العبارات عند ابن جني فنراه يعقد فصلاً في الخصائص بعنوان: «اختلاف اللغات وكلها حجة»، «لأن سعة القياس يُتِحُ لها ذلك ولا تحظره عليها، وليس لك أن تَردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحقَ بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيرَ إحداها فتقويها على أصلها وتعتقدَ أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي ﷺ: «**نَزَلَ القُرآنُ بِسبْعِ لُغَاتٍ كُلُّها شَافٍ كَافٍ**».

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأما أن تقل إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًا فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا[2].

ويمكن أن يكون القليل لغةً قديمة وقعت في قول هذا القائل فَيُساء الظن بمن سمع منه وإنما هو منقول من تلك اللغة، ولسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار «ومع ذلك تظل لغة العرب على الرغم مما يختلفون فيه -على قلته وخفته- له من القياس وجهٌ يؤخذ به»[3].

وقال ابن درستويه «ت- ٣٤٧هـ»: «وليس كل ما ترك الفصحاء استعمالَه بخطأ فقد يتركون استعمالَ الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر أو لعلة غير ذلك»[4].

وقال ابن هشام اللخمي: «ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يَكَدْ يلحن أحدًا، ورد على أبي بكر الزبيدي عندما خَطَّأَ العامةَ في قولهم: سكرانة، قائلاً: فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تُلَحن بها العامة، وإن كانت لغةً ضعيفة وهم قد نطقوا بها كما نطقتْ بعضُ قبائل العرب[5].

---

(١) لحن العامة ٤٩.
(٢) الخصائص ٢: ١٠.
(٣) الخصائص ١: ٣٨٦.
(٤) المزهر ١: ٢٠٨.
(٥) لحن العامة ٤٩.

ومن كل هذه الآراء تتضح لنا حقيقة مهمة وهي أن موقفَ هذه الفئة يقوم على الإحساس باختلافِ لهجات العرب اختلافًا له وجهُهُ في العربية وقوته في القياس؛ ولهذا فيجب اعتباره ممثلاً لناحيةٍ من القول عند بعض العرب، ويجب قبولُه والأخذ به ما لم يكن غيُره أقوى منه قياسًا وأكثرَ شيوعًا إذ كل ما كان لغةً لقبيلة قيس عليه»[1].

ويبدو أن هذا الاتجاهَ قد نبع من يقين علماء اللغة لما تبين لهم قصور استقرائهم عن الإحاطة بجميع كلام العرب خصوصًا وأنهم حددوا رقعةَ الفصاحة ووضعوا شروطًا لمن تُؤخَذُ عنه اللغةُ، فقصروا دائرةَ الأخذ على قبائل قليلة بالنسبة لعدد قبائل العرب التي كانت تقطن الجزيرة شمالاً وجنوبًا شرقًا وغربًا، يضاف إلى ذلك الركام الهائل الذي تجمَّع بين أيديهم من لهجات العرب سواء مما تحققت فيه شروط الأخذ أو مما خرج عنها لسبب ما. . . ، من كل ما تقدم يتضح لنا أن علماء العربية عامة والنحويين خاصة قد تباينَ موقفُهم من اختلاف لهجات العرب بعد اعترافهم بحقيقة ذلك الاختلاف ومظاهره، فمن قابل ومن رافض ومن موسع لدائرة الأخذ والتلقي، ومن مضيق واقف عند حدود ومعالم لا يتعداها، ومن مجيز للتوسع في القياس، ومن مشدد لنطاقه، فلم نر منهم -على اختلاف مدارسهم- اتفاقًا لا في المستوى الصوابي ولا فيمن تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة.

ولم يتفقوا على قبول ما جاءت به إحدى لهجات العرب مخالفًا للغة المشهورة، أو مخالفته للرأى السائد للجماعة اللغوية[2].

****

(١) المزهر: ٢٥٨.

(٢) لحن العامة: ٤٩.